التداعيات الأمنية والإعلامية للعولمة على الوطن العربي

أ. بعيطيش يوسف

أ.بر طالـي مصطفى

جامعة الجلفة

ملخص:

تظهر العولمة على أنها مرحلة ما فوق الشرعية الدولية ،ومرحلة إعادة النظر في المفاهيم المحيطة بالدولة الوطنية ، كتعريف وصياغة وتحديد مهام الدولة وتوضيح حدود سيادتها وإعادة بلورة مفاهيم السيادة والدولة الوطنية ومفهوم عدم التدخل وغيرها من المفاهيم، لتحل محلها مفاهيم جديدة تعبر عن الإرادة العالمية المجسدة في النظام العالمي الجديد.

وقد رافق تدشين عصر العولمة تحولات هائلة مست الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي والإعلامي والعسكري طالت العالم أجمع، وتعاملت معها دول العالم بأشكال مختلفة، لتحقيق الفرص الممكنة وتجنب المخاطر المحتملة للعولمة، وقد كان للدول النامية النصيب الأوفر من تداعيات العولمة على جميع الأصعدة، وخصوصا المنطقة العربية، فقد لعبت عوامل مختلفة في دفع العالم العربي إلى دخول عصر العولمة من دون استعدادات كافية ومن دون أجندة جماعية للتعامل مع التحديات والمخاطر الجديدة.

الكلمات المفتاحية: العولمة ، السيادة ، العولمة الإعلامية ، العولمة الأمنية.

Abstract:

Globalization appears very clearly as a stage that represents both , out of the international legitimacy control and reconsidering old concepts that covers the national state from different sides as a definition , drafting laws, determine its functions ,Clarifying the limits of its sovereignty and form new concepts of sovereignty and the national state as well without neglecting the principle of interfering in the local affairs and other principles that could replace the former once so as to represent the international free will that will be embodied too in the new global system.

The rise of the globalization era had been companied with massive shifts that affected directly the : economic , politic , cultural, media and even the military domain that affects the world nations as well. This era was treated differently by the world's nations and the great powers according to pragmatic concepts and minimize as much as they can its risks and collateral damages.

Developing countries had the opportunity too or the biggest one to be exact to take part in these celebrations by bearing lts fallouts in all fields specially the arabic region that witnessed new and rapid changes that had been caused by globalisim . arabic nations were hardly rushed into international struggle without being ready enough or well equiped and that what appears very clearly in the absence of collectivity or united agenda that determins their duties , rights and gains.

مقدمة:

إن المتأمل في التطورات والتغيرات التي تبلورت في القرن الحادي والعشرين على وجه الخصوص نجدها كلها تشير إلى أن هناك مجموعـــــة من العوامل والقوى الدافعـــــة التي تعمل على تشكيل وتكوين نظـــــام دولي وعالمي جديـــد ،ليدخل به القرن الحادي والعشرين بترتيبات وخصائص وسمات للعلاقات الدولية، تختلف عن الأوضاع والعلاقات والسمات السابقة له.

ومنذ ذلك الحين والعالم يشهد فيضا من الكتابات التي تتعلق بظاهرة لم يألفها الناس من قبل،عبر عنها بعبارات كثيرة وجديدة على مسامع الناس، من قبيل (القرية الكونية) و(النظام العالمي الجديد) و غيرها من العبارات التي أطلقت تبشيرا بعصر جديد ، وهو ما اصطلح على تسميته عربيا بظاهرة العولمة أو الكوننة،أو الكوكبة وإن كان التعبير الأكثر شيوعا هو العولمة كترجمة لمصطلح Globalism.

إلا أنه وفي الحالة العربية شهد عصر العولمة العربي خصوصية، إذ تتسم عولمة العالم العربي بسمات خاصة تميزها بشكل كبير عن بقية مسارات العولمة في المناطق الأخرى، من أول هذه السمات أنها عولمة إجبارية لا ترتبط بإستراتيجية واعية وقادرة على استيعاب الفرص وتجنب المخاطر،إذ حملت معها شعارات براقـــــة اخترقت من خلالها سيادة الدول، أهمها إشاعـــــة الحريات الفردية والجماعية في الوطن العربي،ونشر قيم الديمقراطية، بفعل الثورة التقنية التي رافقت العولمة، أو ما اصطلح على تسميته (الديمقراطية الافتراضية).

الإشكالية: سنحاول من خلال هذه الورقة السريعة والمختصرة الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما علاقة العولمة بمفهوم السيادة؟ وما هي تجلياتها على الواقع العربي؟ وما هي تداعياتها الأمنية والإعلامية؟

وما هي خيارات التعامل العربي معها؟

ووفقا لذلك تكون الدراسة وفق المحاور التالية:

أولا: العولمة ومفهوم السيادة.

ثانيا: تجليات العولمة على الوطن العربي.

ثالثا: التداعيات الأمنية والإعلامية للعولمة على الوطن العربي.

رابعا:خيارات التعامل العربي مع العولمة.

أولا: العولمة ومفهوم السيادة.

الدولة هي صاحبة السلطة العليا والنهائية في أي إقليم في العالم ولا يوجد إزاءها سلطة تمثل سلطتها من شمول ، لذلك يعتبرها الكثير من المفكرين السياسيين منظمة المنظمات لأنها تحمل في داخل وطنها أو إقليمها لواء وشمولية السلطات على الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها كما أنها هي القائمة على تنمية علاقاتها الخارجية مع دول الأقاليم الأخرى[1].

[1] جلال أمين،العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد228 ، فيفري1998، بيروت،ص30

من هنا برزت أهمية الدولة في العلوم السياسية لكونها الجهاز الذي ينضوي تحت لوائه جميع أفراد شعبها داخل حدودها لأنها هي التي تهيئ كافة الأعمال في الداخل والخارج كذلك فإنه يتوقف عليها تنظيم العلاقات الاجتماعية على اختلاف أنواعها وأشكالها ،والدولة هي أكبر المنظمات الاجتماعية وأعمها ،أو لنقل السلطة العليا، أو منظمة المنظمات.

وقد كان مبدأ السيادة ولا يزال من المقومات الأساسية التي تقوم عليها نظرية الدولة في الجانب السياسي والقانوني،هذه الدولة التي يعرفها جان أوستر J.Auster بـــ"جماعة إقليمية ذات سيادة" ، وخلال هذا التعريف يبرز العنصر الأساسي الذي يميز الدولـــة عن الوحدات السياســـــة الأخرى، هذا العنصر الذي يحدد للدولة اختصاصات واسعة في نطاق علاقاتها بالدول الأخرى وعلاقاتها بالهياكل والمنظمات الموازية لها.

وقد اختلفت الدراسات والاتجاهات التي تتحدث عن أثر العولمة على سيادة الدولة ومدى أهمية دورها في عصر العولمة، فبعد أن كانت الدول القومية هي الفاعل الرئيسي في تنظيم السياسة العالمية وفقا لمعاهدة (وستفاليا) عام 1648 التي أرست لمعالم نظام دولي وحدته الأساسية الدولة ـــ الأمة ، صاغت شكل الدولة القومية على أنها دولة ذات سيادة كاملة.

فالعولمة تفترض بالضرورة إحداث تغييرات بنيوية على معايير الأداء الوظيفي للدولةـــ الأمةـــ فمؤسسات الدولة القومية وحدودها باتت تفقد قوتها وتأثيرها شيئا فشيئا لصالح مؤسسات وآليات العولمة ، وتغدو الدولة ضمن المنظومة العامة للمجال المعولم.

فهي بمعناها السائد أو بالأحرى ضرورات الانخراط الفعال فيها، يستلزم ويفترض التخلي التدريجي عن الصلاحيات التقليدية للدولة، بسبب حاجات التكيف مع السياسات العالمية المفروضة في إطار مبدأ المنافسة الحرة ومنع ندخل الدولة أو تقليص دورها إلى حد كبير، أو بسبب افتقار الدولة للموارد التي تؤهلها للعب هذا الدور.

في هذا الإطار يتساءل (جلال أمين)[1] في معرض رفضه للعولمة وما آلت إليه من تحولات مست سيادة الدول، لاسيما الدول النامية من ضمنها الدول العربية، حول حقيقة التحرر الذي تعدنا به مؤسسات العولمة، وهل نتحرر حين نلغي مبادئ سيادة الدول بنظام آخر ترسمه وتنفذه شركات عملاقة متعددة الجنسيات ومجهولة الهوية في آن واحد.

وقد وضع الباحثون أربعة سيناريوهات رئيسية لمستقبل السيادة في ظل العولمة هي[2]:

1.سيناريو اختفاء السيادة: يرى أنصار هذا السيناريو أنه كما حلت سلطة الإقطاع تدريجيا منذ نحـــو خمســـة قرون، سوف تحل اليوم الشركات المتعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة، بما يؤدي تدريجيا إلى اختفاء السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها لاحقا، وسيكون دور الدولة حماية المصالح المسيطرة، والواقع أن فكرة تلاشـــي الدولـــة مـــن الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي.

[1] جلال أمين ، العولمة والدولة: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000،ص160.

[2] ليلى حلاوة،السيادة..جدلية الدولة والعولمة،الحوار المتمدن الالكترونية،عدد:1792،08/05/2005، العراق.

2.سيناريو استمرارية السيادة: يرى أنصار هذا السيناريو أن التطورات الراهنة في النظام الدولي لن تـــاتي علـــى السيادة تماما، فالسيادة ستظل دائما ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأقصى ما يمكن للتطورات الجارية أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف مقارنة بوظائفها في النظام الدولي التقليدي.

3.سيناريو الحكومة العالمية: يذهب هذا السيناريو إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث تتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي.

4. سيناريو التفكيك: يتوقع أنصار هذا السيناريو أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها بسبب تفككها إلى دول قومية صغيرة، تحت ذرائع مختلفة من بينها التعبير عن هويات من حقها التعبير عن نفسها ، وتحيز النظام الدولي لجماعات دون أخرى.

يفهم هنا أن الدولـــة ـــــ الأمـــةـــــــ في عصر العولمـــة لا تفقد شكلها كوحدة حقوقيـــة سياسيـــة دولية، غير أن العولمة تؤثر تأثيرا عميقا بسياسة الحكومات وتنظيماتها وإن كانت الدول الأكثر تطورا ترى في مؤسسات العولمة خطرا يهدد كياناتها القومية وقدرتها على القيام ببرامج الحماية الاجتماعية لمواطنيها وكذا برامج الرخاء الاقتصادي.

هذه إذن هي العولمة التي ارتبطت بمنطق السوق وآلياته بسبب تراجع طبيعة الدولة، فسيادة الدولة لم تعد هي القوة النهائية والقصوى، لقد تم فك الارتباط الذي كان قائما بين الدولة والسيادة، لأن فعالياتها كانت مقصاه مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي إذن تقوم على أساس الفرد وليس المواطن.

فمن جهة نرى الأمين العام السابق للأمم المتحدة **كوفي أنان** في مشروعه الذي طرحه على الجمعية العامة في دورتها 54 حين قال"أن السيادة لم تعد خاصة بالدولة القومية، ولكن تتعلق بالأفراد أنفسهم، وهي تعني الحريات الأساسية لكل فرد والمحفوظة من قبل ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي أصبحت السيادة هي الحفاظ على حقوق الأفراد في السيطرة على مصيرهم، أما الدولة فمهمتها حراسة حقوق الأفراد"، بالتالي وبهذا الطريق يكون أنان قد أزال العقبات أمام المنظمات الدولية ـــ على الأقل الأخلاقية ـــ لكي تباشر أعمالها في مشروع التدخل لوقف انتهاكات حقوق الإنسان دون تفويض من الأمم المتحدة[1].

واشتملت عملية تدويل السيـــادة على توسيع لأبعادها الخارجية فالقاعدة الأساسيـــــة التي يقوم عليها المجتمع االدولي وهي الاعتراف المتبادل بين دول لها سيـــادة اتسعت بصورة معينـــة أدت إلى وضع شروط للممارسة الدولة لحقوق السيـــادة على إقليمها، أهمها ألا يتسبب من جراء تلك الحقوق إحداث اضطراب في النظام العالمي، وفي كثير من الحالات التي حدث فيها ذلك، مارس مجلس الأمن السلطات المخولة له متجاوزا الحقوق التقليدية للسيادة[2].

---

[1] شبانة أيمن، الجدل حول السيادة الوطنية والتدخل الانساني ـــ رؤية افريقية ـــ بحث مقدم للمؤتمر السنوي للباحثين الشباب ،سيناريوهات القرن الحادي والعشرون، القاهرة، 2004.

[2] محمد حيدر،مقولة السيادة الوطنية بعد الحرب الباردة،ـــ الدولة الهالكة ـــ مجلة الطريق،بيروت،2000.

من الواضح بعد كل ما سبق عرضه من مفهوم للعولمة بأنه مفهوم فيه من التعقيد ما يجعله يشكل منظومة متشابكة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي بدورها تُفضي إلى واقع عالمي جديد يتشكل وفق ما تمليه حاجات واحتياجات العولمة.

حيث نجحت العولمة في الدفع بقوة نحو تغيير النظام الدولي ، واستبداله بنظام عالمي جديد بخصائصه ووظائفه ، كان له الأثر الكبير على جوانب متعددة في كافة المجالات الحيوية، واهمها سياسيا وهو ما اعترى مفهوم الدولة من تغيير لتلائم النظام العالمي الجديد ، وهو ما يمكن أن يطلق على تسميته بـــــــــــ(العولمة السياسية).

ثانيا: تجليات العولمة على الوطن العربي.

يرى الباحث (**إسحاق الفرحان**) أن التحولات الكبرى التي دفعت بها العولمة منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين، قد اتخذت تعبيرات فكرية جديدة ومنها العولمة السياسية التي تمثلت في انهيار النظام الدولي القديم وبروز ملامح نظام عالمي جديد،برزت فيه هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على المنطقة العربية، فالعلاقات الدولية تتأثر بصورة كبيرة بالعلاقات الاقتصادية، وينعكس هذا على الوضع السياسي للدولة، فكلما تمتعت الدولة بقدرة اقتصادية كبيرة، كلما فرضت إرادتها على الدول الأخرى وفسح لها المجال لفرض إرادتها السياسية[1].

ويشير الكاتب (**سهير الفتلاوي**) إن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك في الوقت الحاضر الهيمنة السياسية على دول العالم أجمع، كما تمتلك السيطرة على المنظمات الدولية العالمية والإقليمية وحتى منظمات المجتمع المدني، فقد تمكنت في التأثير في السياسة الخارجية للدول بالاتجاه الذي يخدم مصالحها، ونتيجة لضعف الدول وحاجتها للمساعدات والحماية، تمكنت الولايات المتحدة من التدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول برضا حكامها، فإذا كانت العولمة في جانبها الاقتصادي اجتاحت كل المعوقات أمام فتح الأسواق وحرية التجارة، فإن العولمة في جانبها السياسي أنهت دور الدولة القومية بما تتضمنه من سيادة وأمن قومي.

والدول العربية من هذا المنطلق هي أكبر دليل على عدم القدرة على الحفاظ على كيانها كدولة وطنية مستقلة وذات سيادة، فهناك العديد من الدول العربية التي أصبحت غير قادرة على الاستمرارية، وهي التي تسمى بالدول الفاشلة، أي الدول غير القادرة على الاستمرار كدولة مثل الصومال واليمن وليبيا حاليا، وبعضها على طريق التقسيم كالعراق والبعض تم تقسيمه بالفعل مثل السودان.

وقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على خلق الظروف الملائمة لصناعة ثقافة عالمية بنمط أمريكي أوحد، واعتبرته غاية إستراتيجية لها واهتمت الإدارات المتعاقبة بتحقيق هذا الهدف وهي الرؤية التي نادى بها الرئيس الأسبق جورج بوش الأب بوجود ثقافة دولية كمقدمة ضرورية لإقامة النظام العالمي الجديد يغطي مختلف جوانب النشاط الإنساني وغرس مفاهيم وقيم ومعايير الثقافة الغربية التي تهيمن عليها القيم النفسية والسلوكية والعقائدية الأمريكية إذ تسيطر أمريكا على كل مفاعيل وآليات العولمة الرئيسية.

[1] أشرف،غالب أبو صالحة، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، 2011 ،ص89

وكانت بداية هذا المشروع من خلال حرصها على وجود أنظمة موالية لها في المنطقة بشكل لا يقبل الشك بعدم جدية الولايات المتحدة في قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي، فالديمقراطية الحقيقية تعني جملة من المبادئ قائمة على العدل واحترام حقوق الإنسان وحق الشعوب في المشاركة، مما يعني بالضرورة تنصيب قيادات منتخبة شعبيا تحقق مصالح شعوبها التي اختارتها بشكل حر ودون ضغوطات، وهو مالا يتناسب والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية،فالولايات المتحدة تخشى الديمقراطية والتغيير في الوطن العربي بقدر ما تخشاه الأنظمة العربية نفسها، وما مساعيها الحالية لدعم قيام الإصلاح والتحول الديمقراطي في المنطقة إلا وسيلة لضمان استمرارية ولاء وطاعة الأنظمة الموجودة وإشعار تلك الأنظمة بأنها في حاجة دائمة للدعم الأمريكي للحفاظ على وجودها، وتستخدم الولايات المتحدة أوراقا متعددة، مثل تعظيم الخطر الإيراني في منطقة الخليج ورقة ضرورية لاستمرارية طلب الحماية من دول الخليج، ومبرر قوي للتواجد العسكري في المنطقة[1].

وفي نفس الاتجاه يعتبر وجود العديد من مراكز البحث حول الديمقراطية وحقوق الانسان المدعومة والممولة أمريكيا، والتي تظهر بمظهر الخائف على المصالح العامة للمنطقة، وحرية المواطن العربي، فهي تقوم بدور مزدوج فهي أولا تقوم بنشر القيم والمفاهيم الأمريكية بين أفراد المجتمعات العربية في المقابل تشكل ورقة ضغط على الأنظمة العربية لتحقيق الغاية من وجودها خدمة للمصالح الأمريكية في المقام الأول وبالتالي المصالح الإسرائيلية وحمايتها.

وقد أدى إفراغ ميثاق الأمم المتحدة من مضامينه التي أجمعت عليها دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى أن أصبحت الأمم المتحدة غير قادرة على ممارسة دورها السابق الذي تراجع بصورة حادة لحساب التواطؤ مع المصالح الأمريكية ورؤيتها السياسية ، يشهد على ذلك مواقفها من معظم القضايا المطروحة في المحافل الدولية، خاصة ما يتعلق بدول العالم الثالث عموما والقضية الفلسطينية والعراق ولبنان بالخصوص[2].

وليس لذلك في تقديرنا سوى تفسير واحد ، هو مدى تحكم الولايات المتحدة في إدارة المنظمة الدولية، ومدى خضوع الأنظمة الحاكمة للسياسات الأمريكية في المشهد العالمي الراهن الذي بات يجسد التعبير الأمثل عن تحول مسار العلاقات الدولية بعيدا عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ،إلى قواعد استخدام القوة العسكرية لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعولم.

وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتوظيف مؤسسات الحكم العالمي في حركيات التحول العالمي، لشرعنة أعمالها التدخلية ،كما توظف المنظمات غير الحكومية لإضفاء مصداقية مدنية عن (واجب التدخل)، وبإقرار منطق المشروطية الديمقراطية، وعولمة حقوق الإنسان عن طريق المنظمات المالية، على الرغم من إقرار ميثاق الأمم المتحدة في المادة2(7) الحق للدول في اختيار النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تراه مناسبا، فكان الانتقال من منطق التساوي السيادي للدول إلى منطق (التبعية السيادية) في عهد الهيمنة الأمريكية.

---

[1] محمدعلي،حوات، العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الاوسط الكبير،مكتبة مدبولي،القاهرة،2006،ص117

[2] نفس المرجع السابق ، ص106.

ترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول القومية في المجال السياسي،ومن أبرز هذه التكتلات والقوى الاتحاد الأوروبي و الآسيان والنافتا، إلى جانب المؤسسات المالية الاقتصادية والتجارية الكبرى مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والشركات المتعددة الجنسيات، فقد أصبحت هذه المؤسسات من الضخامة والقوة ما يؤهلها لفرض سياسات وتوجهات على دول العالم بمعنى فقدان الدولة القومية لدورها السياسي والسيادي في وجه هذه المنظمات والتكتلات او لنقل جزء هام من هذه السيادة.

كل هذه التطورات تصب في سياق بروز الحكم العالمي، و تتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي هي الهدف النهائي للعولمة السياسية.

ثالثا: التداعيات الأمنية والإعلامية للعولمة على الوطن العربي.

لا تزال الأقطار العربية إلى اليوم شأنها شأن دول الجنوب تسعى نحو تحقيق قدر من التنمية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية، فرغم تزايد الثروة في بعض الأقطار العربية وبالأخص الأقطار النفطية منها إلا أن الملايين من أبناء الأمة العربية لا يزالون يفتقدون الحاجيات الأساسية للحياة، فضلا عن الأمية والبطالة التي تؤدي في غالب الأحيان إلى توترات اجتماعية خطيرة، بالإضافة إلى استمرار وتعميق التبعية والذي أفقد الدول العربية استقلالية قرارها السياسي، وفتح الباب أمام تدخل الأنظمة الرأسمالية في شؤون الدول العربية لتملي عليها برامجها السياسية، وما إملاءات صندوق النقد الدولي وفرض شروطه السياسية على الدول التي تريد الاستدانة منه في إطار مبدأ (**المشروطية**)* لإحداث إصلاحات ضرورية كأولوية لتقديم قروض وبالتالي فتح المجال أمام التدخل الأجنبي مثل ما حدث في الجزائر خلال فترة العشرية السوداء، وما يحدث في مصر اليوم بعد الثورة من تقديم للتنازلات فيما يخص هامش الحرية الاقتصادية وفتح الأسواق الداخلية، للاستفادة من الامتيازات التي يقدمها الصندوق لمنح القروض[1].

فرضت تداعيات العولمة على دول الجنوب عموما ومن ضمنها دول الوطن العربي أن ترخي قبضتها تدريجيا على شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لينطبق وصف الدولة الرخوة على معظم الأقطار العربية.

شهد عصر العولمة العربي أيضا تعميق علاقة التبعية التي حاولت الحركة الوطنية والقومية السابقة المستحيل من اجل قطعها وضمان الاستقلال الوطني وتأكيد السيادة الشعبية، فالعالم العربي يعتمد اليوم في استمرار أمن دوله ونظمه السياسية، بل وفي بقاء دوله نفسها، على ما يتلقاه من دعم خارجي أو حماية

---

* **المشروطية** هو مبدأ قامت عليه المساعدات المالية والاقتصادية ،حيث بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية، والمؤسسات المالية النقدية ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول الإفريقية لإقامة نظام ديمقراطي مدني يستمد شرعيته من إجراء انتخابات تنافسية متعددة الأحزاب.

[1] محمد الأطرش، العرب و العولمة: ما العمل، مجلة المستقبل العربي، العدد 228، شباط 1998، ص117.

ووصاية أجنبية، وقد حملت معها شعارات براقـــة اخترقت من خلالها سيادة الدول، أهمها إشاعـــة الحريـــات الفردية والجماعية في الوطن العربي، والقضاء على النظم التسلطية ونشر قيم الديمقراطية، بفعل الثورة التقنيـــة الـــتي رافقت العولمة، أو ما اصطلح على تسميته (**الديمقراطية الافتراضية**).

فعن التداعيات الأمنية للعولمة على سبيل المثال، لم تعد الإستراتيجية أسيرة العمليات العسكرية وتحقيق أهداف الحرب بقدر ما أصبحت فنا أو عملا يزاوله السياسيون والإستراتيجيون لتحقيق الأهداف السياسية ، وقد جســـد حلـــف الناتو فكريا وعمليا هذه الإستراتيجية منذ تأسيسه عندما جعل مبدأ الدفاع الجماعي مقرونا بتحقيق أهداف سياسية تتمثل في حماية الغرب وقيمه ومصالحه الحيوية ، إن الحلف أخذ يتجه إلى التحول من تنظيم عسكري صرف مهمته الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي إلى قوة عسكرية سياسية عالمية مهمتها تحقيق هيمنة قوى العالم الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة على النظام الدولي[1].

وقد جاءت الإستراتيجية الجديدة للحلف والمتضمنة التدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطـــاق دول الحلف، لتؤكد المخاوف الدولية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي واعتبار نفســـه محـــددا للشرعية الدولية بالطريقة التي تحدد مصالحه بالأساس، وهو ما برز جليا خلال أزمة البلقان عـــام 1999 ، والـــتي جعلت الحلف يتبنى إستراتيجية وفق المفهوم الأمريكي، ووفقا لهذه الإستراتيجية يتحول الحلف مـــن الـــدفاع عـــن مصالحه في أراضي دول الحلف إلى الدفاع عن المصالح خارج حدود أعضائه.

من خلال المفهوم الاستراتيجي الذي تبناه الحلف في قمة واشنطن 1999، الذي يتمثل في بعدين رئيسين:

الأول:عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن الدولي، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العـــالم دونما الحاجة لاستصدار قرار من المجلس.

الثاني:انتقال الحلف من مهمة الدفاع عن جغرافية أعضائه والفضاء الأطلنطي ، إلى تحالف دفاعي عـــن مصـــالح شركاء الحلف عبر العالم كله.

وبعد أحداث 11سبتمبر2001 عقدت قمة براغ لحلف الناتو(21،22 نوفمبر2002) وشهدت تحولا نوعيا في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت[2].

هذا ويسعى قادة الحلف إلى تهميش دور الأمم المتحدة وتجاوز مجلس الأمن الدولي وتعظيم دور حلف الناتو مـــع التوسع المستمر في نطاق عملياته، تحت غطاء الأهداف والمسميات التي ابتدعتها من قبيـــل الإصـــلاح وحمايـــة الديمقراطية مثل ما حصل في العراق وما يحصل في ليبيا ومكافحة الإرهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل[3].

وقد أشار (**توني بلير**) رئيس الوزراء البريطاني السابق إلى ذلك بالقول "لقد أصبح هناك مفهوم أمني جديد أسماه

---

[1] محمد حسون،إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م جلد24،العدد الأول،2008،ص498.

[2] Paul Cornish,NATO at Millenniuns:New Members New Strategy,Webedition,Vol.45, PP36 October 1997.

[3] Zbigniew Brzezinski, A New Agenda for NATO: Towards a Global Security Web,Foreign Afairs,No: 9/10 p12

(العولمة الأمنية) وهي تعني أن حلف الناتو سيكون له أكبر بكثير من المهام الأمنية في أماكن متفرقة من العالم، والتي تحتاج إلى تدخل الحلف لحسم النزاعات"

وفي منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي كان له الدور الأكبر في التوسع وإرساء قواعده في المنطقة،ويرتبط دور الناتو بالمصالح الاقتصادية والسياسية والنفطية خاصة بين دول الحلف ودول المنطقة ،ويعتمد خارطة طريق جديدة في منطقة الشرق الأوسط تعتمد على محور عمليات الإصلاح والتغيير الداخلي وهو ما كشف عنه بوضوح **نيكولاس بيرنز*** أمام مؤتمر الحلف الذي عقد في 19 أكتوبر2004 قائلا " كان الحلف يركز على الداخل وعلى تهديدات الحرب الباردة الموجهة لقلب أوروبا، أما مستقبل الحلف فسوف يتركز على الخارج وعلى التحديات التي تشكلها شبكات الإرهابيين العالمية، وعلى امن أعضائها من قوس عدم الاستقرار الممتد من آسيا الجنوبية والوسطى إلى الشرق الأوسط وإفريقيا"

وهكذا يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت خلق المسوغات والمبررات لبقاء الناتو وتطويره بدلا من تفكيكه وإلغائه، (ولا أدل على ذلك تدخله في الشأن الليبي عسكريا في مارس 2011 واعتبار الوضع في ليبيا يهدد الأمن الدولي) ،كما استطاعت أمريكا أن ترسم للحلف إستراتيجية تضمن له فاعليته والحاجة إليه بما يضمن استمراره، بل يمكن القول إن ناتو اليوم هو أكثر فاعلية وحيوية من ناتو الأمس، بل إن ناتو ما بعد أحداث 11 سبتمبر هو أكثر فاعلية من ذي قبل، في الوقت نفسه هو أكثر فاعلية، وذلك بفعل عولمة التهديدات الأمنية عبر العالم بالتالي عولمة الدفاع عن الأمن الدولي.

هذا و لم تقتصر تداعيات العولمة على الجانب الأمني فحسب بل تعداه إلى الجانب الإعلامي ، ولعل هذا الجانب كان ولا يزال الأكثر خطورة ووقعا على دول الجنب عموما وعلى المنطقة العربية خصوصا، في هذا الخصوص يقول (هربرت شيللر)**H.Irving Schiller** صاحي كتاب **المتلاعبون بالعقول** أن:" عولمة الإعلام هي تركيز وسائل الإعلام في عدد من التكتلات الرأسمالية التي تستخدم هذه الوسائل كحافز للاستهلاك على النطاق العالمي عبر إدخال قيم أجنبية تطمس الهويات القومية"[1].

يقول(شيللر) في مقدمة كتابه (**The Mind Managers**) أي المتلاعبون بالعقول "يقوم مديرو أجهزة الإعلام في أمريكا بوضع أسس عملية تداول الصور والمعلومات ويشرفون على معالجتها وتنقيحها وإحكام السيطرة عليها، تلك الصور والمعلومات التي تحدد معتقداتنا ومواقفنا، بل وتحدد سلوكنا في النهاية..... فإنهم يتحولون إلى سائسي عقول".

إن الجهاز الإعلامي بوجه عام ينطوي ، في جوانبه التكنولوجية على الميل إلى توليد السلبية، فليس هناك ما هو أسهل من إدارة مفتاح التشغيل وترك الصور والأفكار تشق طريقها إلى العقل، دون وساطة، إن تضليل عقول

---

*نيكولاس بيرنز هو دبلوماسي أمريكي خدم في أربع إدارات أمريكية ، وعلى دراية واسعة بملف الشرق الأوسط ،ويشغل سفير الولايات المتحدة لدى الحلف.

[1] هربرت شيللر، المتلاعبون بالعقول، ترجمة: عبد السلام رضوان ، سلسلة عالم المعرفة 243 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، الكويت،ص37.

البشر على حد قول **باولو فرير**((أداة للقهر)) ، فهو يمثل إحدى الأدوات التي تسعى النخبة من خلالها لتطويع الجماهير لأهدافها الخاصة.

إذ تحتل معركة الأفكار موقعا متقدما في الاستراتيجية الأمريكية في حقبة بوش، وهي في الحقيقة مستوحاة من الحقل العسكري وتم استخدامها طيلة الحرب الباردة في مواجهة الخطر الشيوعي، وعن طريق تحسين صورة أمريكا خاصة في العالم الإسلامي باستخدام أدوات الدبلوماسية وبالموازاة مع ذلك بناء المؤسسات وضخ الأموال، ضمن هذا السياق تم استحداث مهمة مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامة، لتحسين صورة أمريكا،إذ تعتبر الدبلوماسية والإعلام أهم أدوات (**القوة الناعمة**)* التي تستخدمها الإدارات الأمريكية المتعاقبة لمحاصرة حركات المقاومة المشروعة ووصفها بالإرهاب.

وإذا كان هذا حال الإعلام في الغرب وأميركا خاصة، فإن إعلامنا بات مع التطور التكنولوجي لا يختلف كثيرا عن الإعلام الأمريكي في إدراكه لأهمية هذه الآلة الجهنمية والإمكانيات الهائلة التي توفرها لخدمة أهدافها ومصالحها ولكن بسبب تجاذبات وسياسات الأنظمة العربية فإن قلة من الأنظمة العربية تحاول النأي عن تعميق الخلافات فيما بينها، فصياغة الأخبار والصور ولقطات الأفلام وانتقائها وتضخيم بعضها وحذف آخر ورغبة بعض الفضائيات في تحقيق السبق الإعلامي ساهم بشكل كبير في تعميق الخلافات العربية، وإيقاع المجتمعات العربية في مصائد توجهات هذه الفضائيات..، أحد مصادر هذه الخلافات ليس في نقل الأخبار والتقارير وإنما في الطريقة والأسلوب اللذين ينقلان الخبر.

فقد بلغ نسبة القنوات التلفزيونية الفضائية المجانية في العالم العربي نسبة19.3 ٪ من مجموع القنوات الفعلية مابين أفريل 2011 ومارس2012 حيث وصل عدد القنوات التلفزيونية الفضائية المجانية التي تبث للعالم العربي إلى 642 قناة، في حين بلغ عدد القنوات العاملة كليا 565 قناة، وبنت دراسات أن القنوات المملوكة للقطاع الخاص تصدرت قائمة القنوات المجانية[1].

لقد فرضت العولمة نفسها، وأفرزت نظاما عالميا يعتمد على الانفتاح الإعلامي الدولي والتجدد السريع للتكنولوجيا وزيادة التقارب الإتصالي بين الدول، الذي كان من مميزات الثورة الاتصالية التي رافقتها حركة اجتماعية دولية، وأصبحت تستخدم بموجبها أشكالا جديدة من وسائل النقل وتكنولوجيا الاتصال المرئية، التي خلقت نوعا من التلقي الأممي.

وفي ظل صعود الإعلام السمعي والبصري أصبح هو المؤسسة التربوية الجديدة التي حلت مكان الأسرة والمدرسة والتي تقوم بدور أساسي في تلقين المنظومة المعرفية المتروعة من سياقها التاريخي للقيم السلوكية ذات النزعة

---

* يعرف جوزيف ناي Joseph Nye **القوة الناعمة** على النحو التالي" هي في جوهرها قدرة أمة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة وذلك استنادا

إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بل الاعتماد على الاكراه والتهديد"

[1] محمد احمد نابلسي، دور الاعلام في دعم الثورة المصرية وثورات الفيسبوك، المركز العربي للدراسات المستقبلية. تاريخ الاطلاع:2015/02/24

http://www.mostakbaliat.com/?p=34070

الاستهلاكية ومن خلال هذه الوظيفة يمارس الإعلام أخطر أدوراه الاجتماعية التي تتمثل في إحداث ثورة إدراكية ونفسية تستهدف إعادة تأهيل البشر للتكيف مع متطلبات العولمة وشروطها.

أما عن الإعلام الاجتماعي ودوره فحتى وقت قريب اقتصرت آراء الباحثين حول ما أثير عن الإمكانيات الواعدة لشبكات التواصل الاجتماعي على التنظير لعصر العولمة، بما في ذلك قدرتها على التأثير في ميزاج وفكر الطبقة المقصودة والتي يوجه لها هذا النوع من الاعلام، فقد نجحت أدوات الإعلام الاجتماعي في الوقت الراهن في الدمج بين الهويات الافتراضية عبر شبكات الأنترنت، ويحتل موقع فيسبوك الصدارة كأكثر أدوات التواصل الاجتماعي شيوعا في المنطقة العربية وموقع تويتر الذي يمثل احدى منصات التواصل الاجتماعي الأخرى التي كان لها قوة مؤثرة على عدة مستويات، فقد أخذت شعبية وسائل الإعلام الاجتماعي تتزايد خلال الربع الأول من عام 2011.[1]

وكان لأحداث ما يُعرف بـ (الربيع العربي) في عدد من البلدان العربية الأثر الكبير في زيادة مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي لا سيّما فيسبوك التي لعبت دورًا مهمًا في تناقل الأخبار وتبادل الآراء والتحشيد في مواجهة عدد من الأنظمة العربية، فكل التقارير تطرح أدلة مبنية على أبحاث تجريبية تشير إلى نمو وسائل الإعلام الاجتماعي في المنطقة العربية خاصة، والتي لعبت دورا مهما في حشد الجماهير والمجتمعات وتشكيل الرأي العام العالمي الموحد اتجاه القضايا الدولية والمحلية.

وإزاء الانجازات العلمية التي واكبت عصر العولمة من ثورة الاتصالات والمعلومات وتقريب الإعلام من المواطن بشكل ملفت ودمج المواطن في الثورة الإعلامية عن طريق التواصل الاجتماعي عبر شبكات التواصل من فيس بوك وتويتر ، وتأثير الكل العالمي في الوعي والوجود الإنساني كسمة ملازمة لها، أصبح من غير المعقول التردد والعزوف عن المشاركة الحضارية في عملية العولمة، من هنا تتسم عولمة العالم العربي بسمات خاصة تميزها بشكل كبير عن بقية مسارات العولمة في المناطق الأخرى، من أول هذه السمات أنها عولمة إجبارية لا ترتبط بإستراتيجية واعية وقادرة على استيعاب الفرص وتجنب المخاطر.

رابعا:خيارات التعامل العربي مع العولمة.

يمكن القول مجدداً بأن العولمة تشكل تحدياً متعدد الأبعاد، فما دمنا غير منتجين لها ولا فاعلين فيها إلا بأضيق الحدود،فما علينا إلا استنهاض الكامن أو المتبقي من إمكانياتنا الثقافية والاقتصادية لجعل وقع العولمة أقل خطراً علينا ولتوظيف العناصر الإيجابية فيها، ونعتقد أن العرب وعلى بالرغم من كل مظاهر السلبية البادية على أوضاعهم قادرون على الدخول عصر العولمة بثقة أكبر لو أعادوا إحياء المشاريع الوحدوية السياسية والاقتصادية ولكن على أسس جديدة وبرؤى جديدة، بإضفاء البعدين الديمقراطي والاقتصادي على هذه المشاريع.

---

[1] رحيمة عيساني، الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية ــ الشباب الجامعي بالجزائر أنموذجا ــ أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر،السنة الجامعية:2006/2005، الجزائر،ص129

الواقع الدولي الراهن والذي تشغل العولمة معظم تفاصيله السياسية والاقتصادية والثقافية هو مجرد لحظ عابرة في تاريخ تطور المجتمعات و صيرورة النظام الدولي، وبالتالي فهو ليس قدراً محتوماً أو نهاية التاريخ. لا شك أن الدول المهيمنة وخصوصاً الولايات المتحدة وجدت في انهيار المعسكر الاشتراكي وما ترتب عليه من انكشاف أنظمة دول العالم الثالث وخصوصاً منها ذات السياسات المعارضة للسياسة الأمريكية، فرصة تاريخية لصيرورة تطلعاتها الهيمنية، واقعاً تستطيع من خلاله تأمين مصالحها الاقتصادية وعلى المدى البعيد ومحاصرة البؤر التي تستنهض سياسات معادية لها –ما تسميها الولايات المتحدة بؤر الإرهاب، إلا أن الولايات المتحدة بحاجة إلى ورقة التوت التي تخفي هذه التطلعات الهيمنية وتحافظ على صورتها كملتزمة بالشرعية الدولية وبالقيم والأخلاق التي يرتضيها المجتمع الدولي ودول العالم الحر،وورقة التوت هنا هي العولمة[1].

وعلى حد تعبير الزعيم الهندي(**غاندي**) انه لا يريد أن يكون منزله محاطا بالجدران من جميع الجوانب ونوافذه مغلقـــــة، بل إنـــــه يريد أن تهب الثقافات المختلفـــــة على منزلـــــه بمنتهى الحرية، في الوقت الذي يرفض فيه أن تعصف به أية ثقافة من هذه الثقافات.

لذلك فإن الانخراط في العولمة يتطلب ما يلي[2]:

1.وجود قناعـــة بأن الانتظار حتى تتوافـــر عوامل النهوض العربي الذاتي والمحلي قبل الدخول في العولمة هو أمـــر غيـــر مجد، فالتطورات المتلاحقـــــة تفرض على العرب التفاعل المباشر مع معطيات العولمة، للاستفادة من إيجابياتها، والتركيز على التفاعل الإيجابي مع ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة.

2.إن تنمية القدرات الذاتية العربية يجب ألا ينتظر قيام تكتل عربي أو إسلامي، رغم الإيمان بضرورة قيـــام مثل هذه التكتلات، لأن التقـــدم الاقتصادي والمعرفي يفرض في المستقبل القريب التوسع باتجاه فضاءات أكبر وأشمل فهناك من يدعو إلى الفضاء العربي ــ الافريقي، على غرار تكتل "الآسيان" وكذلك "منظمة شنغهاي".

3. محاولة التقرب والتعامل مع المجتمعات الغربية التي لديها تحفظات على سياسات العولمة، في محاولة لخلق حالـــة عالميـــــة يمكن الاستناد إليها لمواجهة سلبيات العولمة، وهو ما ظهر فعليا في ظهور عولمة مضادة تقودها الحركات المناهضة للعولمة.

في الواقع إن نقطة البداية فيما يخص الدول العربية للتعامل مع تحديات العولمة، هي البحث عن قواها الإستراتيجيـــــة البشرية والاقتصادية، فرغم أن العالم قد دخل الألفية الثالثـــــة في ظل إحكـــــام العولمـــــة سيطرتها على العالـــــم، لا تزال الاقتصاديـــــات العربيـــــة تعاني مصاعب جمـــــة في ظل غياب تكتل اقتصادي عربـــي فاعـــل، أو إستراتيجية عربيـــــة واضحـــة للتعامل مع المواد الاقتصادية والبشرية العربية المتاحة.

---

[1] سمير أمين ،تحديات العولمة ،مجلة شؤون الشرق الأوسط ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت ، العدد 71 ،1998،ص33.

[2] إبراهيم، أبراش، العرب وتحديات عصر العولمة، على موقع:

http://www.fustat.com/books/abrash_1.shtml تاريخ الاطلاع:2015/02/24

خاتمة:

جدير بالذكر أن اختزال العولمة في المخاطر دون الفرص فضلا عن كونه مسألة مغلوطا فيها ولكن فيه كثير من سوء الفهم وعدم التقدير الذي يتسبب في عدم الاستفادة مما هو متاح في مجال النمو والتطور، كما أن الانعزال والانغلاق بحجة حماية الذات لا يفيد ولا يمنع من الآثار السلبية للعولمة، لا يعني ما سبق بأن علينا التسليم باستحقاقات وشروط العولمة وكل ما هو وافد دون تمحيص، من منطلق الزعم بعالمية الفكر وعالمية القيم والنظم السياسية والاقتصادية وخصوصاً بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتأزم نظمنا السياسية وتبلد نظمنا الفكرية والثقافية، بل المطلوب التوفيق بين ما هو وافد من جانب وواقع مجتمعاتنا من جانب أخر دون إضفاء القدسية على أي من الطرفين.

إن هدف الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من ترويج مفاهيم العولمة هو توظيفها من أجل سيطرتها وهيمنتها على العالم وخاصة دول العالم الثالث والوطن العربي خاصة، حيث تشكل مخاطر العولمة هذه تهديداً لحضارتها ومستقبلها، وتأتي خطورة هذا الاتجاه من خلال ما تتعرض له هيكلية هذه الدول وما تصاب به حضارة العديد من الأمم من تمزق وتشويه، فضلاً عن ما تتعرض له ثقافات هذه الأمم من عمليات اختراق من طرف آليات العولمة الإعلامية والأمنية بالخصوص، ونحن في الوطن العربي نحتاج إلى المزيد من دراسة هذه الظاهرة ،وآثارها العامة على حاضر الوطن العربي ومستقبله، ونحتاج في هذا الإطار إلى صياغة استراتيجية عربية قومية تمنحنا القدرة على التعامل الإيجابي مع ظاهرة العولمة التي تريد أن تسود وتهيمن على هذا العالم.

المراجع والمصادر:

1. أشرف،غالب أبو صالحة، تأثير العولمة السياسية على الوطن العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الانسانية، جامعة الشرق الاوسط،2011 .

2. أحمد ثابت وآخرون، العولمة وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ط1،2003.

3. انتصار ابراهيم وصفد حسام، الاعلام الجديد...تطورالأداء والوسيلة والوظيفة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة،بغداد، 2011.

4. إسحاق الفرحان، ندوة انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على العالم العربي، مجلة ندوات،عمان،2001.. إبراهيم، أبراش، العرب وتحديات عصر العولمة، على موقع:

http://www.fustat.com/books/abrash_1.shtml تاريخ الاطلاع:20156/02/24. أحمد بيضون،وآخرون، العرب العالم بعد 11أيلول/سبتمبر،المستقبل العربي،عدد23،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2002.

7. برهان غليون ،العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،ديسمبر2005، بيروت.

8. جون ألترمان، إعلام جديد: سياسة جديدة، ترجمة: عبد الله الكندي ، دار الكتاب الجامعي،غزة، 2003.

9.جلال أمين،العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد228 ، فيفري1998، بيروت.

10.جلال أمين ، العولمة والدولة: العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2000.

11. جيمس بيتراس، ترجمة: بشار،عبد الله، الحرب الأمريكية على العراق...تدمير حضارة، على موقع:

http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/arsel.htm تاريخ الاطلاع:2015/02/24

12. حازم الببلاوي،النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،الكويت ،عدد257، ماي 2000

13. حامد احمد مال،العولمة في ظل التطور التقني وآثارها في مستقبل الوطن العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية جامعة سانت كليمنتس،بغداد،2009.

14. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة،أوراق الجزيرة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر ،2008.

15. رحيمة عيساني، الآثار الاجتماعية والثقافية للعولمة الإعلامية على جمهور الفضائيات الأجنبية ــ الشباب الجامعي بالجزائر أنموذجا ــ أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر،السنة الجامعية:2006/2005، الجزائر.

16. سمير أمين ،تحديات العولمة ،مجلة شؤون الشرق الأوسط ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت ،العدد 71 ،1998.

17. عبد العزيز المنصور،العولمة...والخيارات العربية المستقبلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد:25 العدد الثاني،2009.

18. الفتلاوي،سهيل، العولمة وآثارها في الوطن العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،عمان، بدون سنة النشر.

19. محمد حيدر،مقولة السيادة الوطنية بعد الحرب الباردة،ــ الدولة الهالكة ــ مجلة الطريق،بيروت،2000.

20. محمدعلي،حوات، العرب وأمريكا: من الشرق أوسطية إلى الشرق الاوسط الكبير،مكتبة مدبولي،القاهرة،2006.

21. محمد حسون،إستراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،مجلد24،العدد الأول،2008.

22. Paul Cornish,NATO at Millenniuns:New Members New Strategy,Webedition,Vol.45, October 1997. PP36

23. Zbigniew Brzezinski, A New Agenda for NATO: Towards a Global Security Web,Foreign Afairs,No:9/10 .